مذكرة مصلحة
موجهة إلى السيدات والسادة الأمين العام
ورؤساء الأقطاب ومسؤولي الوحدات ومختلف أطر الهيئة

الموضوع: تفعيل مقتضيات الحق في الحصول على المعلومات

كما هو معلوم، وتفعيلا للقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وضعت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها الآليات الضامنة لتثبيت مقتضيات هذا القانون في ممارستها الوظيفية، تعزيزا لمبادئ حكامتها، وتدعيما لشفافية علاقاتها بالمتعاملين معها.

في هذا السياق، تم تعيين الأشخاص المكلفين بمهام تلقي طلبات الحصول على المعلومات ودراستها وتقديمها لطالبيها وفقا للمقتضيات القانونية في الموضوع، كما تم تحديد كيفية اشتغالهم؛ بما يضمن الفعالية والنجاعة في الإنجاز، ويُحصن الممارسة إزاء كل العقبات المحتملة.

ولمواكبة الأشخاص المكلفين، تم إحداث لجنة داخلية للحق في الحصول على المعلومات، مكونة من ممثلين عن المصالح المعنية في الهيئة، لتضطلع بمهام الإعداد الشامل والمنهج لمعلومات الهيئة، بهدف نشرها طبقا لما ينص عليه القانون، والعمل على إتاحتها وفقا للمواصفات المطلوبة، مع تسهيل مهمة الأشخاص المكلفين ومد جسور التعاون والاستشارة معهم.

تدعيما لهذا المجهود، وضمانا لانخراط الجميع في تحقيق أهدافه، أدعوكم، كل فيما يخصه، لإيلاء العناية اللازمة لمختلف أوجه نشاط الأشخاص المكلفين والجنة المختصة بالحق في الحصول على المعلومات، مع ما يتطلبه هذا الأمر من تعاون وتنسيق وتشاور. وأهيب بكم، بهذا الخصوص، أن تتجاوبوا بفعالية مع مطالب اللجنة المذكورة، وتزويدها بالمعلومات المحينة بشكل مستمر وطبقا للمواصفات الكمية والنوعية التي تسطرها، وأن تساهموا، بالنجاعة المنشودة، في تسهيل اضطلاعها بالاختصاصات المحددة في نظامها الداخلي. كما أطلب منكم التعاون الوثيق مع الأشخاص المكلفين؛ بما يساعدهم على إنجاز مهامهم القانونية وفق ما هو محدد في المنشور المنظم لكيفيات اشتغالهم.

ولتمكيني من متابعة مستمرة لهذا الورش الحيوي، أدعو منسق لجنة الحق في الحصول على المعلومات لموافاتي بشكل دوري بتقارير عن الإنجازات المحققة والإكراهات المحتملة والإصلاحات المقترحة، بلوغا بهذا المجهود إلى تحقيق التطلع الذي يحدونا جميعا نحو هيئة تُجسد، إدراكا وممارسة، قيم الحكامة الجيدة التي تستوعب ضمن مكوناتها مبادئ الشفافية؛ حيث تظل محاربة أشكال الفساد وتقويم مظاهر الاختلالات رهينة بوجود محيط تُتَاح فيه المعلومة ويَسُودُ فيه الحق في النفاذ إليها.

محمد بشير الراشدي
الرئيس

رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها